توقع أن يبلغ إنفاقها 10.1 مليارات دولار بحلول 2024

«أورينت بلانيت»: الكويت الأخيرة خليجيا في مؤشر الأداء الرقمي

نضال أبوزكي

انفوغرافيك توضيحي

عبد القادر الكاملي

تطورات ملحوظة في مجال الرقمنة بالمنطقة

دول الخليج سجلت نتائج عالية في متوسطات نسب الأداء بمختلف المؤشرات

أشار تقرير "مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2022" الى ان الكويت احتلت المركز الاخير خليجيا مُحققة نمواً بلغ متوسطه 51.36، بينما احتلّت دولة الإمارات العربية المتحدة مركز الصدارة في "مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2022"، مُحقّقة نمواً كبيراً بلغ متوسطه 66.22، وتلتها المملكة العربية السعودية بمتوسط 59.26، ومن ثم قطر بمتوسط 57.63، فيما حققت كل من عُمان والبحرين متوسّطات بلغت 54.02 و53.43 وعلى التوالي.

وسلّط التقرير الذي اصدرته "أورينت بلانيت للأبحاث"، الوحدة المستقلة التابعة لـ "مجموعة أورينت بلانيت بالتعاون مع الباحث المستقل عبد القادر الكاملي، خبير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات انه من المتوقع ان يصل حجم يصل إنفاق الكويت نحو 10.1 مليار دولار بحلول عام 2024. بينما سيصل الي إنفاق دولة الإمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى 23 مليار دولار، مقابل 9 مليارات دولار في قطر عن ذات العام.

وقال نضال أبوزكي، مدير عام "مجموعة أورينت بلانيت": "حققت دول مجلس التعاون الخليجي تقدماً نوعياً في مسيرة التحول الرقمي الشامل. وهذا ما أكده تقرير "مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2022"، والذي أثبت فعالية الخطوات التي اتّخذتها هذه الدول في سبيل ترسيخ حضورها في المشهد الرقمي العالمي. وعملت دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير قطاعاتها الرقمية خلال العقد الماضي، وعزّزت استثماراتها في البنى التحتية الرقمية، وحرصت على تبني المنصات الحكومية الإلكترونية، وإطلاق المجمعات التكنولوجية وحاضنات الأعمال، إلى جانب التزامها بمتابعة تطوير وتطبيق الاستراتيجيات المبتكرة لدفع عجلة التحول الرقمي. وتعكس هذه العوامل القدرات التنافسية للمنطقة وسعيها المستمر للوصول إلى الريادة العالمية في مجال تبنّي التكنولوجيا. علاوةً على ذلك، حققت دول المجلس تحولات نوعية وأطلقت استراتيجيّات التنويع الاقتصادي واسعة النطاق في إطار رؤيتها وتوجُّهاتها الرامية إلى الارتقاء بكفاءة وفعالية اقتصاداتها، وحرصت على الانطلاق في مسيرة الرقمنة بوصفها عامل التمكين الرئيسي لتحقيق هذه الأهداف.

وأكّد أبوزكي أنّ نتائج "مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2022" تعكس جهود دول المجلس الرامية إلى تحقيق التحول الرقمي الشامل، إلى جانب التطورات الحالية والآفاق المستقبلية في هذا الصدد، وأشار إلى أهمية دور الاتجاهات السائدة في تمهيد الطريق لازدهار المستقبل الرقمي في المنطقة، بما فيها الاستثمارات المتنامية في التحول الرقمي والخدمات الحكومية الرقمية المتمحورة حول المواطنين والاستراتيجيات السحابية المتعددة ومشاريع "الميتافيرس". وأضاف أبوزكي بأنه يمكن للجهات المعنية وأصحاب المصلحة من صناع القرار وواضعي السياسات توظيف نتائج المؤشر لوضع الاستراتيجيات الداعمة لجهود التحول الرقمي، في ظلّ تزايد الزخم في مجال تطوير البُنى التحتية التكنولوجية في المنطقة وإرساء دعائم التنويع الاقتصادي.

ومن جهته، قال الباحث المستقل عبد القادر الكاملي، خبير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: "يظهر "مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي" تميُّز أداء دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لخمس مؤشرات عالمية، مع تحقيق دولة الإمارات للريادة والصدارة على مستوى المنطقة. وتتابع دول المجلس بذل الجهود الرائدة وتطوير الاستراتيجيات الفعالة في سبيل تعزيز مكانتها العالمية في مجال التحول الرقمي، حيث تشهد المنطقة تطوّرات هائلة في الابتكارات الرقمية، تمهّد الطريق للمزيد من التقدم والنماء.".

وحرصت دول مجلس التعاون الخليجي على المضي قدماً في مسيرة التحول الرقمي وأولته أهمية خاصة في خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بوصفه جزءاً أساسياً من الثورة الصناعية الرابعة وعاملاً هاماً في تعزيز الفرص التي تقدّمها ومواجهة التحديات التي تفرضها. وفي هذا الإطار، أطلقت كل من دولة الإمارات والسعودية والكويت مبادرات رقمية نوعية كجزءٍ من خطط رؤية 2030 الخاصة بكلّ منها، وتجلّى أبرزها في معرض "إكسبو 2020 دبي"، الذي يعدُّ أول معرض عالمي وأكبر حدث إقليمي يستخدم منهجيّة التعدد السحابي في بنيته التحتية، موظفاً خدمات "اتصالات 1C" و "أمازون ويب سيرفيسز".

وبُنيت نتائج "مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2022" باحتساب متوسط النتائج التي حقّقتها كلّ دولة من دول مجلس التعاون الخليجي في كل من المؤشرات على أساسٍ مقياس موحد من 0 إلى 100، آخذين في الحسبان تفاوت المقاييس التي تعتمدها تلك المؤشرات، وتمّ بعد ذلك تعديل الدرجات وفقاً للمتوسطات التي تمّ حسابها، بدءاً من الأعلى قيمة.

هذا المؤشر إلى أنّ سياسة الانفتاح الخارجي واسعة النطاق التي تتبنّاها دولة الإمارات ساهمت بشكل كبيرٍ في تعزيز قدرتها على جذب المواهب، والتي تعدّ واحدة من مزاياها الرئيسية. كما احتلّت دولة الإمارات مرتبة متقدمة في المراكز العشرة الأولى في المؤشر الفرعي المتعلق بإتاحة الوصول إلى فرص النمو مع توفير إمكانيات متنوعة وفرص عديدة للتعلم مدى الحياة.

وقام فريق الأبحاث الخاص بـ "مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2022" باحتساب متوسط النتائج التي حقّقتها كلّ دولة من دول مجلس التعاون الخليجي في كل من المؤشرات على أساسٍ مقياس موحد من 0 إلى 100، آخذين في الحسبان تفاوت المقاييس التي تعتمدها تلك المؤشرات، وتمّ بعد ذلك تعديل الدرجات وفقاً للمتوسطات التي تمّ حسابها، بدءاً من الأعلى قيمة.

تملك المال والمواد الأولية الصناعية وعلى رأسها البترول الخام

الحماد: الكويت تستطيع مواكبة كوريا الجنوبية في مجال الصناعة الحديثة

تسهيل الإجراءات سيجعل المدن الصناعية توفر 25 ألف فرصة للعمالة الوطنية حتى 2035

مشاري خالد حماد

تساءل رئيس مجلس إدارة شركة الربوة المشتركة للمقاولات العامة مشاري خالد حماد، هل يمكن للكويت أن تصبح في يوم من الأيام دولة صناعية كالحالة التي وصلت إليها كوريا الجنوبية في مجال الصناعة الحديثة!، بالطبع نعم يمكن للكويت أن تكون على مستوى كوريا الصناعي بل أكثر، لأن الكويت تملك المال الكثير والمواد الأولية الصناعية التي على رأسها مادة البترول الخام، تلك التي تعد في وقتنا الحاضر الأساس الحقيقي الأول للصناعة في أي بلد من بلدان العالم، وأشار الحماد ان تسهيل الإجراءات سيجعل المدن الصناعية توفير 25 ألف فرصة للعمالة الوطنية حتى 2035 مشيرا إلى أن الصناعة من الممكن ان تبدأ عهد جديد من الرؤية والشراكة في الطموح والتطلعات ومواجهة التحديات، بهدف دعم وتعزيز مسيرتها والارتقاء بها نحو آفاق جديدة وطموحة تناسب وتطلعات المرحلة المستقبلية وتحدياتها. حيث إن الهيئة معنية بكل ما يتعلق بالأنشطة الصناعية والأنشطة المساندة لخدماتها بهدف إيجاد تنوع للقاعدة الاقتصادية بالبلاد، فالهدف الآن إيجاد رافد جديد للقطاع الأساسي لاقتصاد الدولة الذي يتمثل في القطاع النفطي. أن القيمة المضافة للقطاع تشكل 1.8 مليار دينار من إجمالي حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي وهي قيمة متواضعة، مبيناً أن حصة القطاع الخاص في الصناعة تشكل 96.8 في المئة، مما يعتبر نسبة مرتفعة لكنها غير مرضية، إذ إن تلك الحصة تمثل 54 في المئة من الاستثمارات وأن نسبة الـ 46 في المئة المتبقية عبارة عن استثمارات لـ 14 ترخيصاً لمصانع حكومية مقابل 800 ترخيص للقطاع الخاص، مما يعني أن مشاركة القطاع الخاص في الناتج القومي متواضعة.

وقال الحماد ان البيروقراطية والروتين الحكومي أبرز معوقات تطوير الصناعة بالكويت فضلا عن الصعوبات التي واجهت المشاريع المتوسطة تكمن في حصولها على الآلات والمعدات والمواد الخام والتي تحتاج الى تمويل كبير.وايضا هناك المناطق التسويقية للانتاج والتي كانت هي الاخرى ضمن اغلب الصعوبات نظرا لقلة المعارض الداخلية والخارجية التي تسوق تلك المنتجات والسلع الحرفية وتمثلت بنسبة 27% من اجمالي تسويق السلع.مؤكدا ان ن ضيق السوق المحلي يمثل عائقا اساسيا من معوقات الصناعة المحلية ولاسيما ان السوق يفتقر الى التجانس وذلك بحكم تذوق المستهلكين، فضلا عن تنوع الجنسيات المقيمة وهو الامر الذي يظهر تباينا واضحا في التفضيلات الاستهلاكية وينعكس ذلك بمتوسط الدخل للفرد والذي يبلغ اعلى المتوسطات في العالم وان كان الفكر الاقتصادي يؤكد ان حجم السوق يتحدد وفق القوة الشرائية الا ان واقع الحجم السكاني في الكويت يمثل قيدا على حجم السوق وبالتالي فإن امكانية قيام منشأة لا يمكن تعويضه عن طريق زيادة دخل الفرد، فضلا عن ان الدخل يحدد نوع السلعة المطلوبة وهيكل الطلب. وأفاد الحماد إن التحديات التي تواجه الصناعيين في الكويت كما هي منذ نصف قرن وأكثر، وعلى رأسها عدم توافر أراض صناعية صالحة للتشغّيل، وما زالت بيئة الأعمال في القطاع الصناعي طاردة وغير مشجّعة، موضحةً أن الكثير من الصناعيين منذ سنوات عملوا على نقل أعمالهم إلى السعودية والإمارات وسلطنة عمان؛ وذلك لسهولة بيئة الأعمال في تلك الدول، وتوافر الأراضي الصناعية المطورة بمساحات كبيرة. فضلا عن عدم توافر أراض صناعية مطورة لإقامة مشروعات جديدة أو توسعات لزيادة الإنتاج. بالإضافة الي بيروقراطية كبيرة في إنجاز بعض معاملات الصناعيين في هيئة الصناعة وجهات الدولة ذات الصلة. ولاسيما ان عدم الاعتماد على المنتجات الوطنية في المشاريع الحكومية وتفضيل السلع الأجنبية عليها.قد يدمر المنتج الوطني ومن هنا ضرورة تشجيع أو تسهيلات معتبرة لإجراءات تصدير المنتجات الكويتية إلى الخارج. فالصناعيون الحرفيون يدفعون إيجارات عالية جداً لعدم توفير أراض لهم من الدولة. حيث ان الحرف الصناعية ليست معفاة من الرسوم الجمركية ويدفع القائمون عليها 5 في المئة رسوما عن المواد الأولية التي يستوردونها من الخارج.

احتفالاً بعشرة أعوام من النمو

«المرابحة المرنة» تطلق هويتها المؤسسية الجديدة

شركة المرابحة المرنة للتمويل

أطلقت شركة المرابحة المرنة للتمويل "مرنة"، وهي شركة رائدة مستقلة في مجال تمويل الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، علامتها التجارية الجديدة احتفاءً بمرور 10 سنوات على تأسيسها، ما يعكس مساعيها لتعزيز الأعمال والتحول الرقمي لخدماتها.

ستبرز العلامة الجديدة "مرنة" مبادئ الشركة الأساسية وثقافتها كشركة سعودية. ويجسد الشعار الخاص بالعلامة التجارية الجديدة المستوحى من الخط العربي، هوية الشركة المعاصرة ذات النظرة المستقبلية التي تدعم رؤيتها الطموحة طويلة الأجل لمستقبل ولقطاع عملها.

وقد بادرت "مرنة" في وقت سابق من العام الجاري إلى توسعة نطاق خدماتها عبر الاستحواذ على شركة المدفوعات الرقمية السعودية ("لووب")، مزود تكنولوجيا خدمات المدفوعات الرقمية. وسيوفر الاستحواذ فرصة لتسريع التحول الرقمي للشركة وتعزيز قائمة الخدمات والحلول من خلال منتجات جديدة فريدة ومتميزة تستهدف قطاعي الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك توفير حلول مالية متكاملة قائمة على جمع حلول المحافظ الإلكترونية والتمويل والخدمات ذات القيمة المضافة عبر تطبيق واحد، وتوفير حلول التمويل بسهولة وبطريقة آمنة وسريعة من خلال خدمات المحفظة الإلكترونية.

وقال وليد الغملاس العضو المنتدب وعضو مجلس الإدارة لدى "مرنة": "تجسد هوية الشركة الجديدة رؤيتنا الرئيسية ومهمتنا وقيمنا. تتطلب قدرتنا على تقديم خدمات قيمة ومتفردة في السوق السعودي هوية قوية تتماشى مع رؤيتنا الطموحة لنمو محفظتنا وخدماتنا وللقطاع بصفة عامة. ويعتبر التحول الرقمي لأعمالنا مدعوماً باستحواذنا على شركة "لووب" جزءً أساسياً من الهوية الجديدة لـ "مرنة" التي تجعلنا نفخر بما وصلنا إليه. وقد أبرزنا اللغة العربية ضمن علامتنا الجديدة للوصول إلى صورة جمالية عصرية قريبة من عملائنا وشركائنا."

وأضاف قائلاً: في الوقت الذي نواصل فيه النمو، فإننا نتطلع إلى تعزيز الوعي بعلامتنا التجارية، التي ستدعم نمو حصتنا السوقية. ومن جانبي أتطلع لمشاركة نجاحنا مع العملاء والشركاء والمساهمين.